الذى يرجع الى ذاته كان مدركا ولا يلزم الحركه والسكون لانا قد لا نفصل
بينهما مع زوال المانع ولذلك لا نفصل بين الحركات المختلفه كما نفصل بين الالوان
المختلفه ولا يلزم لا عتماد كان عندى هاشم مدرك وعند القاضى لا مدرك انتهى
كلامه فصل بينه وبين عمرو مع ارتفاع الموانع مع مماسته محله ولا يلزم الرطوبه
والسوسته لان عندى على مدركان وعندنا لا مدركان ولا كذلك لا نفصل بين
ارتفاع الموانع على نفسه فى بابه ولهذه الطريقه نعلم انه مدرك لحاسه الشم لانه
لا نفصل بين الصغير والكبير والعظيم والتبر كما نفصل بين الحار والبارد دون انه
مدرك لمحل الحموضه فاما الادراك بالطعم والنتن والذوق فانما مدرك به كما
مدرك بتاثير محل الحموضه ولذلك قد مدركه وان كان فى نفسه لا يمنع من النتن والذوق
والسماع فانما على الوجه الذى يسمع الصوت ومدرك الرائحه والطعم فلا مدرك
وبطل بهذه الجمله قول من يقول انه لا مدرك شيء من الحواس فانما النظام ان
اراد بمدرك انه كسائر الحواس ما ذكرنا صحيح وان كان اللفظ
غير مستقيم وان اراد ان المشموم والمذوق والمسموع اجسام فسنبين
من بعد فساد قوله مسئله والحق المفرد دينا عند لى على المحكى
عن ابى الهذيل لانه لا يكون ان يرا وذكر ابو هاشم انه لا مدرك لحاسته
وهو مفرد والكلام يقع فى موضعين ان الجزء المفرد يصح عليه الرؤيه
والثانى ان الواحد منا قد يرى باحاسته اما الاول فلانا نرى
اذا ضم الى عشره وبالانضمام لا يخرج من ان يكون هو المرئى لان كون الشيء
مرئيا يرجع الى ذاته لا الى الجمله ولانه لا يخلو اما ان يكون مرئيا فى نفسه
فيراه القديم سبحانه او لا يراه فلا يكون مرئيا فانضمام عشره اليه لا يجعله

مرئيا واما المسئله الثانيه فالذى ذكره ابو على انه يصح
ان يراه الواحد منا اذا قوى شعاع بصره وهو الذى مر فى كلام ابى هاشم
واحتاج القاضى وحكى الشيخ المرتضى عن ابى هاشم انه لا يرى بالحاسه
واحتج بانه اذا انفرد ولا يفصل من الشعاع الذى هو اله فى الرويه فلم يصح
ان يراه وان كان مرئيا واحتج ابو على بانه اذا قوى الشعاع صح
ان يرا ما وراء الدرهم والثوب الرقيق وان كان قد لا يفصل من الشعاع وان المرئى
لا يفقد رويته على ما ذكرنا فاذا جاز ان يراه الله تعالى جاز ان يراه
وان عند النظام يفعل الدرهم بحاله حرا فكذلك اذا فرق ولا يقال انه تصير
كبعض الشعاع لانه يصح ان يقال مثل ذلك فى حزمين وبلتا حرا وان
الشعاع لم يكن يرى الملك دون غيره والمعاين يرا الملك لقوة شعاعه
كذلك هذا وقول ابى الهذيل محمول على ما قاله ابو هاشم لاستحاله ان يقول
الجزء المتبين يرى فى نفسه مسئله الاجسام تنقسم الى جزء
لا يتجزا خلافا للنظام وجماعه من الملاحده وذكر ابو رشيد النيسابورى رحمه
صاحب اوائل الادله اثبات الجزء وكذلك مذهب صاحب كتاب التمام والعالم
والدليل على صحته ما ذهبنا اليه ووجه منعنا انه ثبت فى الجواهر
الموتلفه انها كذلك وهو التاليف وثبت ان ارتفاعه كما يجرى مجرى
الضد يصح وان التاليف اذا ارتفع عنه استحال عليه البقاء والاعتام فصار
حينئذ اعنى الا يتجزى فان قيل ولم قلتم ان فى هذه الاجسام
تاليفا قلنا لما نحتاج فى هذا الموضع الى اثبات التاليف لان الاجزاء
فذ صح انما عنيناه بالمجاوزه والاكوان فيصح الكلام وان كان منع
اثبتت التاليف كان اوضح وسنعيد فانا نبين فى باب التاليف ان هاهنا
معنى على حدس وهو التاليف ويسقط الكلام فان قيل ومن اين انه

Copyrighted Reading Study University